Gateway Journal for Modern Studies and Research (GJMSR), vol.2, no.3, 27 Aug. 2025
https://doi.org/10.61856/s3s84s80

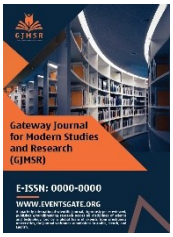

Scientific Events Gate

GJMSR
Gateway Journal for Modern Studies and Research
https://gjmsr.eventsgate.org/gjmsr/

الحماية القانونية للبيانات الشخصية في ظل التشريعات الرقمية الحديثة

د. عمر مؤيد محمود

كلية القانون – جامعة تكريت – العراق

Omar.mah@tu.edu.iq

الملخص: يتناول هذا البحث موضوع الحماية القانونية للبيانات الشخصية في ظل التطورات المتسارعة للتقنيات الرقمية، وما صاحبها من توسع في جمع ومعالجة وتداول البيانات عبر المنصات الإلكترونية، مما يثير تساؤلات قانونية جدية حول مدى كفاية الإطار التشريعي الحالي في حماية خصوصية الأفراد. تنبع أهمية البحث من تصاعد الانتهاكات المرتبطة بالبيانات الشخصية، وما تسببه من أضرار للأفراد والمجتمعات، إضافة إلى تزايد الحاجة إلى مواءمة القوانين مع المعايير الدولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR). كما يهدف البحث إلى إبراز الفجوة القائمة بين التشريعات التقليدية والتحديات الجديدة التي فرضتها البيئة الرقمية. وتكمن إشكالية البحث في السؤال الآتي: هل توفر التشريعات الحالية حماية فعالة وكافية للبيانات الشخصية في البيئة الرقمية الحديثة؟ ويتفرع عن ذلك عدة تساؤلات، من بينها: ما حدود المسؤولية القانونية لمزودي الخدمات الإلكترونية؟، وما آليات الإنفاذ والرقابة؟، وما مدى التزام الدول العربية بالتشريعات الحديثة؟. وقد توصل البحث إلى أن العديد من التشريعات الوطنية لا تزال قاصرة عن مجاراة التحولات الرقمية، ما يفرض إصلاحات قانونية جذرية تشمل سن قوانين متخصصة، وتعزيز دور الهيئات الرقابية، ونشر الوعي القانوني لدى المستخدمين لضمان حماية فعالة للبيانات الشخصية في العصر الرقمي.

الكلمات المفتاحية: البيانات الشخصية، الحماية القانونية، الخصوصية الرقمي، التشريعات الحديثة، القانون الرقمي.

Legal Protection of Personal Data in Light of Modern Digital Legislation

Dr. Omar Muayad Mahmood

Faculty of Law, University of Tikrit, Iraq

Omar.mah@tu.edu.iq

Received 06/06/2025 - Accepted 19/7/2025 Available online 27/8/2025

Abstract: This research deals with the issue of legal protection of personal data in light of the rapid developments of digital technologies, and the accompanying expansion of data collection, processing, and circulation through electronic platforms, which raises serious legal questions about the adequacy of the current legislative framework in protecting the privacy of individuals. The importance of the research stems from the escalation of personal data violations, the damage they cause to individuals and communities, as well as the growing need to align laws with international standards such as the European General Data Protection Regulation (GDPR). The research also aims to highlight the gap between traditional legislation and the new

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/s3s84s80

challenges posed by the digital environment. The research problem lies in the following question: Do the current legislation provide effective and adequate protection of personal data in the modern digital environment? This raises several questions, including the limits of the legal liability of electronic service providers, enforcement and control mechanisms, and the extent of the commitment of Arab countries to modern legislation. The research found that many national legislations still fall short of keeping pace with digital transformations, which requires radical legal reforms that include enacting specialized laws, strengthening the role of regulatory bodies, and spreading legal awareness among users to ensure effective protection of personal data in the digital age.

Keywords: Personal Data, Legal Protection, Digital Privacy, Modern Legislation, Digital Law.

المقدمة

في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي يشهده العالم في العقود الأخيرة، أصبحت البيانات الشخصية تمثل أحد أهم الموارد الحيوية في البيئة الإلكترونية. فمع انتشار استخدام الإنترنت، وتوسع التعاملات الإلكترونية، وتزايد الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي ومنصات التواصل الاجتماعي والتطبيقات الذكية، باتت كميات هائلة من البيانات تُجمع وتُخزن وتُعالج يوميًا، وتشمل معلومات حساسة تمس الخصوصية الفردية، مثل الهوية، الموقع الجغرافي، السجلات الصحية، والبيانات المالية... هذا الواقع الرقمي الجديد فرض تحديات قانونية كبيرة أمام الأنظمة التشريعية، لا سيما فيما يتعلق بمدى قدرة القوانين القائمة على ضمان الحماية القانونية الكافية لهذه البيانات ومنع إساءة استخدامها (Solove, 2021) (أبو زيد, 2022)

لقد أصبحت الخصوصية الرقمية حقاً أساسياً من حقوق الإنسان في العصر الحديث، ولا تقل أهمية عن الحقوق التقليدية كالحرية والأمن (Warren & Brandeis, 1890; Solove, 2021). ومع ذلك، فإن الواقع يكشف عن فجوة تشريعية واضحة في العديد من الدول، خاصة في البلدان النامية، حيث لا تزال الأنظمة القانونية تفتقر إلى الإطار القانوني المتكامل الذي ينظم جمع واستخدام البيانات الشخصية في الفضاء الرقمي، كما تفتقر أحيانًا إلى آليات فعالة للرقابة والإنفاذ (Al-Shammari, 2023; الشمري, 2021). Hijazi, 2021; الأمر الذي يضع الأفراد أمام مخاطر متعددة تشمل سرقة الهوية، الابتزاز الإلكتروني، والتتبع غير المشروع، وهو ما يطرح الحاجة إلى تطوير منظومة قانونية عصرية تتناسب مع متطلبات البيئة الرقمية (الحجازي, 2022).

وتُعد التشريعات الحديثة، ولا سيما "اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) "في الاتحاد الأوروبي، نموذجًا رائدًا في هذا المجال، حيث وضعت قواعد صارمة تفرض على المؤسسات التزامًا واضحًا بحماية البيانات، وتمنح الأفراد حقوقًا متعددة بشأن كيفية استخدام بياناتهم (European Parliament, 2016; Kuner, 2020). ومع ذلك، فإن تطبيق مثل هذه المعايير لا يزال يواجه صعوبات في العديد من الدول، سواء بسبب ضعف البنية القانونية، أو بسبب غياب الثقافة القانونية لدى المستخدمين، أو بسبب تعارض هذه التشريعات أحيانًا مع مصالح اقتصادية وتقنية (Al Jaziri, 2020) (عبد الله, 2021)

في هذا السياق، يأتي هذا البحث ليُسلّط الضوء على واقع الحماية القانونية للبيانات الشخصية في البيئة الرقمية، مستعرضًا الإطار القانوني الحالي، والتحديات التي تواجهه، ومدى كفاءته في حماية الخصوصية الرقمية، مع التركيز على بعض التجارب الدولية، والإشارة إلى واقع التشريعات في العالم العربي، والسبل المقترحة لسد الفجوة القانونية (Al-Khatib, 2023; UNCTAD, 2022) وتكمن أهمية البحث في كونه يتناول موضوعًا حديثًا يتصل مباشرة بحقوق الأفراد في العصر الرقمي، ويتقاطع مع قضايا الأمن السيبراني، وحرية التعبير، والمسؤولية القانونية لمزودي الخدمات الرقمية (Hijazi, 2021; الشمري، 2021).

وينطلق البحث من إشكالية محورية مفادها:

هل توفر التشريعات الرقمية الحالية حماية قانونية كافية للبيانات الشخصية في ظل تحديات البيئة الإلكترونية الحديثة؟

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/s3s84s80

هذه الإشكالية تبدو محورية خصوصًا في دولة العراق، التي تشهد نموًا كبيرًا في التحول الرقمي، مع وجود نقص في التشريعات القانونية الفعالة لحماية البيانات الشخصية والأمن الرقمي (INSM, 2025; بدر، 2024; altaakhi.net, 2025).

أولًا: الإطار النظري والمنهجي للبحث

1. الإطار النظري

تُعد حماية البيانات الشخصية أحد التحديات المركزية في ظل التحول الرقمي، نظراً للكمّ الهائل من البيانات التي يتم تداولها بشكل يومي عبر الإنترنت. وقد برز هذا الموضوع في أدبيات القانون منذ مطلع الألفية الثالثة، متقاطعًا مع مفاهيم متعددة كـ"الحق في الخصوصية"، و"السيادة الرقمية"، و"البيئة القانونية الرقمية". وأصبحت هذه المفاهيم تشكل قاعدة مركزية في التشريعات الحديثة، لا سيما في الدول التي تبنّت قوانين صريحة لحماية البيانات مثل الاتحاد الأوروبي وكندا وبعض الدول الآسيوية.(European Parliament, 2016; Greenleaf, 2014)

تطوّرت نظرية "الحق في الخصوصية" لتشمل البعد الإلكتروني، فبعد أن كانت تركز على الحماية من التدخل الجسدي أو المادي، توسعت لتشمل التدخل الرقمي في المعلومات الشخصية، خصوصًا مع تطور تقنيات التتبع والتحليل والتخزين. وقد أشار عدد من الباحثين إلى أن غياب إطار تشريعي واضح يفتح المجال أمام استغلال البيانات لأغراض تجارية أو سياسية أو حتى إجرامية، مما يستدعي استحداث أدوات قانونية متخصصة ومحدثة باستمرار (Solove, 2021; European Parliament, 2016; حق في الخصوصية - مركز آدم, 2022).

2. تحديد المفاهيم

البيانات الشخصية: هي كل معلومة تتعلق بشخص طبيعي محدد أو قابل للتحديد، سواء بشكل مباشر مثل الاسم أو غير مباشر مثل الموقع الجغرافي أو عنوان IP، وتشمل كذلك المعلومات التي تتيح التعرف على هوية الشخص بوسائل أخرى (مثل رقم التعريف أو المعرف عبر الإنترنت) (قانون حماية البيانات الشخصية العام، 2020; Masaar، 2023; ديوان التشريع والرأي، الأردن).

الحماية القانونية: تشير إلى جميع التدابير التشريعية والتنظيمية والقضائية والإدارية التي تهدف إلى منع انتهاك البيانات الشخصية أو إساءة استخدامها، من خلال تنظيم جمع ومعالجة البيانات وفرض عقوبات على المخالفين (حماية القانون للبيانات الشخصية الإلكترونية، 2022; Al-Shammari, 2023).

الخصوصية الرقمية: هي قدرة الأفراد على التحكم في كيفية جمع واستخدام ومشاركة معلوماتهم الشخصية عبر الفضاء الإلكتروني، بما يتضمن حماية بياناتهم من التعرض للاختراق أو الاستغلال غير المشروع (Solove, 2021; Warren & Brandeis, 1890).

التشريعات الحديثة: تعني القوانين المعاصرة التي تهدف إلى تنظيم استخدام البيانات وتوفير آليات قانونية لحمايتها، ومن أبرزها القانون الأوروبي المعروف بـ (GDPR) والذي يفرض قواعد صارمة لضمان خصوصية البيانات (European Parliament, 2016; Kuner, 2020).

الاتفاقيات الدولية الشاملة لحماية البيانات الشخصية

بالإضافة إلى اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي(GDPR) ، توجد عدة اتفاقيات دولية وإقليمية تشكل إطارًا قانونيًا شاملاً لحماية البيانات الشخصية على الصعيد العالمي. من أبرز هذه الاتفاقيات، اتفاقية مجلس أوروبا لحماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة التلقائية للبيانات الشخصية(ETS 108) ، التي تُعد أول معاهدة دولية تهدف إلى وضع مبادئ عامة لحماية الخصوصية والبيانات الشخصية، وقد تم تحديثها لتعكس التطورات التقنية الحديثة وتفرض التزامات عبر الحدود الوطنية (Council of Europe, 1981).

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد اعتمد الاتحاد الإفريقي اتفاقية الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية عام 2014 (المعروفة باتفاقية مالابو)، والتي تغطي موضوعات الأمن السيبراني، الجرائم الإلكترونية، المعاملات الإلكترونية، وحماية البيانات الشخصية بما يراعي خصوصية الأفراد وحقوقهم القانونية. كما تشدد الاتفاقية على التعاون الدولي وتنسيق الجهود بين الدول الأعضاء لمواجهة التحديات الجديدة في البيئة الرقمية.(African Union, 2014; Aljazeera Studies, 2025)

كما تلعب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) دورًا فاعلًا من خلال إصدار إرشادات إطار الخصوصية، التي تتناول مبادئ حماية الخصوصية وتدفق البيانات الشخصية عبر الحدود، بهدف تعزيز التوازن بين حرية تدفق البيانات وحماية الحقوق الفردية.(OECD, 2013)

من جانبها، تسهم الأمم المتحدة عبر لجانها المتخصصة، مثل لجنة القانون التجاري الدولي(UNCITRAL) ، في تطوير قواعد تنظيمية دولية فيما يخص المعاملات الإلكترونية والأمن السيبراني، وتدعو إلى مواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية الموحدة لضمان حماية فعالة للبيانات الشخصية.(UNCTAD, 2022)

يمثل هذا الإطار الدولي المتكامل مكملًا هامًا للمعايير القائمة في الاتحاد الأوروبي (GDPR)، ويوفر أرضية قانونية تسهم في تعزيز التعاون الدولي والإقليمي، خصوصًا في مواجهة تحديات نقل البيانات عبر الحدود والحفاظ على حقوق الأفراد في عالم رقمي متشابك ومتسارع التطور.

الاتفاقيات الدولية الشاملة في مجال حماية البيانات الشخصية (عنوان مكرر)

بالإضافة إلى اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي(GDPR) ، توجد عدة اتفاقيات دولية وإقليمية تشكل إطارًا قانونيًا شاملاً لحماية البيانات الشخصية على الصعيد العالمي. من أبرز هذه الاتفاقيات، اتفاقية مجلس أوروبا لحماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة التلقائية للبيانات الشخصية(ETS 108) ، التي تُعد أول معاهدة دولية تهدف إلى وضع مبادئ عامة لحماية الخصوصية والبيانات الشخصية، وقد تم تحديثها لتعكس التطورات التقنية والقانونية الحديثة وتفرض التزامات عبر الحدود الوطنية.(Council of Europe, 1981)

أما على الصعيد الإقليمي، فقد اعتمد الاتحاد الأفريقي اتفاقية الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية عام 2014 (المعروفة باتفاقية مالابو)، والتي تغطي موضوعات الأمن السيبراني، الجرائم الإلكترونية، المعاملات الإلكترونية، وحماية البيانات الشخصية، مع التأكيد على خصوصية الأفراد وحقوقهم القانونية، والتعاون الإقليمي لمواجهة التحديات الرقمية (African Union, 2014).

كما تلعب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) دورًا فاعلًا من خلال إصدار إطار الخصوصية الذي يركز على مبادئ حماية الخصوصية وتدفق البيانات الشخصية عبر الحدود، مع السعي لتحقيق التوازن بين حرية تدفق البيانات وحماية الحقوق الفردية.(OECD, 2013)

على المستوى الدولي، تسهم الأمم المتحدة عبر لجانها مثل لجنة القانون التجاري الدولي (UNCITRAL) في تطوير قواعد تنظيمية دولية للمعاملات الإلكترونية والأمن السيبراني، مع دعوة الدول إلى مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لضمان حماية فعالة للبيانات الشخصية.(UNCTAD, 2022)

يمثل هذا الإطار الدولي المتكامل مكملًا هامًا ويعزز التعاون الدولي والإقليمي، خصوصًا في مواجهة تحديات نقل وتداول البيانات عبر الحدود والحفاظ على حقوق الأفراد في عصر رقمي سريع التطور. (فقرة مكررة أعلاه)

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/s3s84s80

3. إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية الرئيسة للبحث في السؤال التالي:

هل توفر التشريعات الحالية في البيئة الرقمية حماية قانونية فعالة للبيانات الشخصية؟

وينبثق عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية:

- إلى أي مدى تواكب التشريعات العربية التطورات التقنية؟
- ما مدى فاعلية القوانين المقارنة مثل GDPR في حماية البيانات؟
- ما هي أوجه القصور أو الفجوات في النظم القانونية القائمة؟
- وما هي المعايير القانونية المثلى الواجب اتباعها لتحقيق حماية رقمية فعالة؟

4. أهداف البحث

- تحليل الأطر القانونية الحالية لحماية البيانات الشخصية.
- تسليط الضوء على الثغرات التشريعية في البيئة الرقمية.
- دراسة تجارب دولية رائدة في مجال حماية البيانات.
- اقتراح حلول قانونية لتعزيز التشريعات الوطنية.

5. منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي لتحليل النصوص القانونية ومقارنتها، والمنهج المقارن لدراسة النماذج التشريعية المختلفة في حماية البيانات. كما يعتمد على المنهج الاستقرائي لاستخلاص النتائج والتوصيات المناسبة من واقع التشريعات الحالية.

ثانيًا: التشريعات المقارنة في حماية البيانات الشخصية

1. اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR): نموذج متقدّم

تعتبر اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي (GDPR) من أكثر الأطر التشريعية شمولاً وتنظيماً لحماية البيانات الشخصية عالمياً، ودخلت حيز التنفيذ في مايو 2018 بهدف تعزيز خصوصية الأفراد وتنظيم تعامل الشركات والمؤسسات مع بيانات المواطنين الأوروبيين، سواء داخل الاتحاد أو خارجه.
ومن أبرز المبادئ التي تقوم عليها اللائحة:
الشفافية: حيث يجب إعلام الأفراد بوضوح عن كيفية جمع ومعالجة بياناتهم، بمنتهى الوضوح والشفافية لضمان ثقة المستخدمين (European Parliament, 2016; Exabeam, 2025).
الحد من الغرض: البيانات تُجمع لأغراض محددة وصريحة، ويُمنع استخدامها لأغراض أخرى غير تلك التي جُمعت لأجلها دون موافقة جديدة (European Parliament, 2016; IBM, 2024).
تقليل البيانات: يُجمع فقط الحد الأدنى اللازم من البيانات لتحقيق الغرض المقصود، مما يحد من التعرض غير الضروري للمعلومات الشخصية (YK Bank, 2025; Resecurity, 2018).
سلامة المعالجة: تُفرض إجراءات أمنية قوية مثل التشفير وضوابط الوصول لمنع الاختراق أو ضياع البيانات (Resecurity, 2018).

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/s3s84s80

حق الوصول والتعديل والحذف: للمستخدمين حقوق كاملة لمعرفة البيانات التي جُمعت عنهم، ولهم الحق في تعديلها أو طلب حذفها وفق الشروط القانونية (Microsoft, 2025; Solove, 2021).
المساءلة: تُلزم اللائحة المؤسسات والشركات بتوثيق مدى التزامها بالمبادئ، مع فرض غرامات مالية شديدة تصل إلى 20 مليون يورو أو 4% من الإيرادات السنوية في حال المخالفة (European Parliament, 2016; Oracle, 2024).
تُعتبر هذه اللائحة نقلة نوعية في مجال الخصوصية الرقمية، حيث ساهمت في رفع مستوى وعي المستخدمين بحقوقهم الرقمية وجعلت حماية البيانات من الركائز الأساسية في التشريعات الحديثة (GDPR مبادئ وقواعد الاستعمال، Amazon Web Services, 2024).
بهذا الشكل، وضعت اللائحة إطاراً قوياً وموحداً يُحتذى به دولياً في مجال حماية البيانات الشخصية، مع تأثير واسع يتجاوز حدود الاتحاد الأوروبي.

2. التشريعات العربية في حماية البيانات: قراءة نقدية

رغم ازدياد الوعي بقضية حماية البيانات الشخصية في الدول العربية، فإن التشريعات في هذا المجال لا تزال متباينة من حيث القوة والفاعلية. بعض الدول أصدرت قوانين مستقلة لحماية البيانات، فيما اكتفت أخرى بإدراج مواد محدودة في قوانين عامة مثل الجرائم الإلكترونية أو تنظيم الاتصالات.

أ. الإمارات العربية المتحدة

أصدرت قانونًا اتحاديًا لحماية البيانات الشخصية عام 2021، يُعد من بين الأكثر تطورًا عربيًا، حيث ينص على حقوق واضحة للأفراد، ويلزم المؤسسات بالحصول على موافقة مسبقة لجمع البيانات، كما ينشئ مكتبًا مستقلاً للإشراف والرقابة (CyberX, 2024; Goethe Institute, 2023).

ب. المملكة العربية السعودية

أصدرت نظام "حماية البيانات الشخصية" في 2021، وتم تعديله لاحقًا في 2023 ليعكس مرونة أكبر في التطبيق. يحدد النظام المبادئ الأساسية لمعالجة البيانات، والعقوبات المفروضة في حال انتهاكها، لكنه لا يزال في طور التطبيق والتطوير المؤسسي (SDAIA, 2023; Ajsrp, 2023).

ج. جمهورية مصر العربية

أقرت قانون حماية البيانات الشخصية رقم 151 لسنة 2020، ويشمل أحكامًا تفصيلية بشأن جمع ومعالجة ونقل البيانات. ورغم وجود القانون، لا تزال الحاجة قائمة لتعزيز القدرات المؤسسية وتنفيذ القانون على نطاق واسع.(Masaar, 2023)

د. جمهورية العراق

يواجه العراق تحديات كبيرة في مجال حماية البيانات الشخصية في ظل التحول الرقمي المتسارع وانتشار استخدام الإنترنت والتقنيات الرقمية في الحياة اليومية. على الرغم من أن الدستور العراقي لسنة 2005، في المادة 17، يؤكد على حماية الحياة الخاصة للأفراد، إلا أنه لا يحتوي على نصوص صريحة وواضحة تخص حماية البيانات الشخصية بشكل مستقل (مركز الإعلام الرقمي، 2021). هذا الواقع يبرز الحاجة الملحة إلى سن قانون خاص لحماية البيانات الشخصية يتماشى مع المعايير الدولية، ويضمن حقوق الأفراد في الحفاظ على خصوصيتهم الرقمية ومحاسبة المخالفين.

شهد العراق عدة محاولات تشريعية لتنظيم هذا المجال، حيث طُرحت مسودات قوانين تهدف إلى حماية البيانات الشخصية، لكن لم يُعلن بعد عن إقرار قانون نهائي شامل (الصيداوي، 2025). تقوم المبادئ الأساسية التي يُفترض إدخالها في هذا القانون على

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/s3s84s80

الشفافية، مبدأ تحديد الغرض، تقليل البيانات إلى الحد الضروري، وضمان أمنها ومساءلة الجهات المعالجة، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية.(GDPR)

يضاف إلى ذلك أن النظام القانوني العراقي يحوي بعض النصوص المتعلقة بحماية الخصوصية مثل القانون الجنائي رقم 111 لسنة 1969 الذي يجرم أعمال التجسس والتنصت، لكن هذه النصوص لا تغطي حماية البيانات الرقمية بشكل كافٍ (مروان، 2025). كما تهدف الجهود الحكومية الجارية، بما في ذلك تشكيل لجان مختصة وأقسام أمن سيبراني في وزارات عدة، إلى إعداد تشريعات حديثة وتطوير البنية التحتية الأمنية وتأهيل الكوادر المختصة لمواجهة التحديات الرقمية (وزارة العدل، 2025).

تكمن أهمية هذا القانون في تعزيز ثقة المواطنين بالخدمات الرقمية، وتحسين gouvernance البيانات، مما يسهم في تسريع عمليات التحول الرقمي في العراق وجذب الاستثمارات الاقتصادية الرقمية، وضمان حماية الحقوق الرقمية للأفراد في البيئات الرقمية المختلفة(INSM ، 2025.).

مع استمرار تطور المشهد الرقمي، يبقى التشريع العراقي بحاجة إلى تسريع إصداره وتطبيقه بما يحقق التوازن بين تعزيز الخصوصية وحماية الأمن السيبراني ودعم الاقتصاد الرقمي الوطني.

هـ. دول أخرى

بعض الدول مثل الأردن والمغرب وقطر بدأت تحركات تشريعية جدية، لكنها لم تصل بعد إلى مستوى تشريعات شاملة أو مستقلة، بينما تفتقر دول أخرى إلى أي إطار قانوني واضح، مما يعرض بيانات المواطنين لخطر الانتهاك دون ضمانات قانونية كافية (.Maharat-News, 2024)

3. مقارنة عامة بين التشريعات

المعيار	مصر	السعودية	الإمارات	GDPRأوروبا
وجود قانون مستقل	✔	✔	✔	✔
هيئة رقابية مستقلة	قيد التفعيل	جزئيًا	قيد الإنشاء	✔
حق الفرد في حذف البيانات	✔	✔	✔	✔
العقوبات والغرامات	معتدلة	معتدلة	متوسطة	صارمة جدًا
الالتزام الدولي	محدود	قيد المواءمة	في تطور مستمر	يتماشى مع المعايير

4. ملاحظات على التشريعات المقارنة

التشريعات العربية قطعت خطوات مهمة نحو التنظيم، لكنها لا تزال بحاجة إلى تحديثات مستمرة لتتماشى مع المعايير الدولية (Al-Shammari, 2023; Abu Zaid, 2022). كثير من الدول تفتقر إلى آليات فعالة للإنفاذ، مثل إنشاء هيئات مستقلة ومؤهلة قانونيًا وتقنيًا (Al-Shammari, 2023; Maharat-News, 2024). هناك ضعف نسبي في ثقافة الخصوصية لدى الأفراد، ما يتطلب حملات توعية قانونية ومجتمعية لتعزيز الوعي الرقمي (Al-Shammari, 2023; Alamalkanoun, 2024).

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/s3s84s80

ثالثًا: أوجه القصور والتحديات في الحماية القانونية للبيانات الشخصية

رغم وجود تشريعات حديثة على المستويين الدولي والوطني تهدف إلى حماية البيانات الشخصية، إلا أن الواقع العملي يكشف عن ثغرات قانونية وتنظيمية متعددة تعيق تحقيق الحماية الفعلية، خاصة في البيئة الرقمية المعقدة والمتغيرة باستمرار (Al-Shammari, 2023; Hijazi, 2021). يمكن تصنيف أوجه القصور والتحديات كما يلي:

غياب أو ضعف التشريعات المتخصصة

لا تزال بعض الدول، خصوصًا في العالم العربي، تفتقر إلى قوانين خاصة وشاملة تنظم حماية البيانات الشخصية، وتُدرج بعض الدول أحكام حماية البيانات ضمن قوانين عامة مثل قوانين الجرائم الإلكترونية أو الاتصالات، مما يحد من فاعلية النصوص القانونية عند التطبيق (Al-Shammari, 2023; Maharat-News, 2024; Altaakhi.net, 2025).

ضعف آليات الإنفاذ والرقابة

ضعف البنية المؤسسية يحدّ من قدرة الجهات الرقابية على تنفيذ القانون، إذ لم تُنشأ بعد العديد من الدول هيئات مستقلة مختصة لمراقبة تطبيق القانون، والعقوبات المفروضة غالبًا ما تكون غير رادعة (Al-Shammari, 2023; Maharat-News, 2024).

تضارب المصالح بين الحماية والاقتصاد الرقمي

تتمثل التحديات في الموازنة بين حق الأفراد في الخصوصية من جهة ومصالح الشركات الرقمية التي تعتمد على البيانات لأغراض تجارية وتسويقية من جهة أخرى، مما يطرح إشكاليات قانونية حول مشروعية جمع ومعالجة البيانات (Hijazi, 2021; Al Jaziri, 2020).

تسارع التطور التقني مقابل بطء التشريع

التطور التقني السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعرف البيومتري وإنترنت الأشياء يتجاوز قدرة التشريعات على المواكبة، مما يؤدي إلى فراغ تنظيمي وانتهاكات قانونية (Hijazi, 2021; Kuner, 2020).

ضعف الثقافة القانونية لدى المستخدمين

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/s3s84s80

انخفاض وعي الأفراد بحقوقهم الرقمية، وعدم قراءتهم لسياسات الخصوصية، يجعلهم أكثر عرضة للاستغلال وانتهاك خصوصيتهم (Alamalkanoun, 2024; Abd Allah, 2021).

تحديات الأمن السيبراني

رغم وجود قوانين صارمة، تظل البيانات مهددة بهجمات إلكترونية متزايدة، وضعف البنية التقنية والالتزام بإجراءات الحماية يزيد من هشاشة النظام القانوني (Hijazi, 2021; Altaakhi.net, 2025).

نقل البيانات عبر الحدود

طبيعة الإنترنت العابر للحدود تجعل من نقل البيانات الشخصية إلى خارج الدولة تحديًا قانونيًا معقدًا فيما يتعلق بتحديد القانون الواجب التطبيق وضمان نفس مستوى الحماية في الدول المستقبلة (Kuner, 2020; UNCTAD, 2022; Law UOKufa, 2024).

يمكن القول بأن الحماية القانونية للبيانات الشخصية لا تتحقق بمجرد وجود قانون، بل تتطلب منظومة متكاملة تشمل: تشريع حديث، جهاز رقابي قوي، وعي مجتمعي متطور، وبنية تقنية آمنة (Al-Shammari, 2023; Abu Zaid, 2022; Maharat-News, 2024). كما أن التحديات ليست فقط محلية بل عابرة للحدود، مما يتطلب تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات لمواكبة التطورات القانونية والتقنية المستمرة (UNCTAD, 2022; Kuner, 2020).

رابعًا: نتائج البحث والتوصيات المقترحة

- **أولًا :نتائج البحث**

من خلال دراسة الإطار القانوني المقارن وتحليل الواقع العملي لتشريعات حماية البيانات الشخصية، توصّل البحث إلى مجموعة من النتائج المهمة:

1. قصور تشريعي في العديد من الدول العربية :لا تزال بعض الدول تفتقر إلى قوانين خاصة ومتكاملة لحماية البيانات الشخصية، أو تكتفي بأحكام جزئية ضمن قوانين عامة، ما يؤدي إلى غياب الحماية الشاملة والفعالة.
2. تفاوت في مستوى التشريعات بين الدول :بينما تبنّت بعض الدول العربية قوانين حديثة نسبيًا (مثل الإمارات والسعودية)، فإن دولًا أخرى لا تزال في مراحل مبكرة أو بلا أي تشريع متخصص.
3. ضعف آليات التنفيذ والرقابة :حتى مع وجود قوانين جيدة، تبقى فعالية الحماية القانونية محدودة في ظل غياب أجهزة رقابية مستقلة، وضعف الموارد البشرية والتقنية، وعدم تفعيل العقوبات بشكل صارم.
4. عدم مواءمة التشريعات مع المعايير الدولية :العديد من التشريعات المحلية لا تتماشى بشكل كافٍ مع النموذج الأوروبي(GDPR) ، سواء من حيث الحقوق الممنوحة للأفراد أو من حيث التزامات المؤسسات.
5. قصور في التوعية المجتمعية والوعي القانوني :هناك ضعف واضح في فهم الأفراد لحقوقهم الرقمية، مما يقلل من فعالية أي حماية قانونية، مهما كانت نصوصها متقدمة.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

https://doi.org/10.61856/s3s84s80

6. عدم جاهزية البنية التقنية للتصدي للمخاطر :يتضح من تحليل التحديات أن غياب الأمن السيبراني الكافي يعزز هشاشة حماية البيانات، ويفتح الباب أمام تسريبات أو اختراقات متكررة.

- **ثانيًا :التوصيات المقترحة**

استنادًا إلى النتائج السابقة، يقترح هذا البحث مجموعة من التوصيات العملية والقانونية التي تساهم في تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لحماية البيانات الشخصية في البيئة الرقمية بالدول العربية:

سنّ تشريعات متخصصة ومستقلة

يتعين على جميع الدول العربية إصدار قوانين خاصة لحماية البيانات الشخصية تراعي خصوصية الأفراد الرقمية، وتتماشى مع المعايير الدولية المعتمدة، وعلى رأسها اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي (GDPR). يجب أن تغطي هذه القوانين حقوق الأفراد، والتزامات المؤسسات، وأساليب المعالجة القانونية للبيانات.

إنشاء هيئات وطنية مستقلة ومؤهلة

توجيه الجهود نحو تأسيس هيئات رقابية مستقلة تتمتع بصلاحيات واسعة في الرقابة، التفتيش، التحقيق، وفرض العقوبات ضد المخالفين، مع تأهيل الكوادر القانونية والفنية لضمان فعالية التطبيق.

تفعيل العقوبات القانونية والردعية

تعزيز الجوانب الردعية للعقوبات، عبر فرض غرامات مالية كبيرة ومسؤوليات جنائية واضحة لحماية البيانات، مما يضمن تحقيق الردع الحقيقي للمخالفين والمتسببين في تسريبات أو اختراقات للبيانات الشخصية.

تعزيز ثقافة الخصوصية والوعي القانوني

إدراج مفاهيم حماية البيانات والحقوق الرقمية في المناهج التعليمية بمختلف المراحل، إلى جانب تنفيذ حملات توعوية وإعلامية مستمرة تهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى جميع فئات المجتمع بأهمية الخصوصية الرقمية وحقوق المستخدمين.

تطوير البنية التقنية والأمنية

دعم المؤسسات الحكومية والخاصة بالبنية التحتية التقنية الحديثة، والتي تتضمن تطبيق تقنيات التشفير، النسخ الاحتياطي المنتظم، وأنظمة الحماية والكشف المبكر عن التهديدات الأمنية للحفاظ على سلامة البيانات.

تنظيم عمليات نقل البيانات عبر الحدود

صياغة تشريعات واضحة تنظم نقل البيانات الشخصية عبر الحدود، مع العمل على إبرام اتفاقيات على المستوى الثنائي أو الإقليمي لضمان احترام خصوصية البيانات وحماية حقوق الأفراد في هذه العمليات.

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي

تشجيع تبادل الخبرات والتدريب بين الدول، والتنسيق لتوحيد وتقوية الإطار القانوني الرقمي عبر التعاون الدولي، مما يساهم في بناء بيئة قانونية متكاملة ومستجيبة للتطورات التقنية السريعة.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

تؤكد نتائج البحث أن حماية البيانات الشخصية ليست خيارًا تشريعيًا فحسب، بل ضرورة قانونية وإنسانية في عصر يعتمد بشكل متزايد على تدفق المعلومات الرقمية. فالتشريعات وحدها لا تكفي، وإنما يتطلب الأمر إرادة سياسية قوية، وكفاءة مؤسسية، ووعي مجتمعي مستدام. ولذا، يجب أن تتضافر الجهود لبناء منظومة قانونية ثرية ومتكاملة تراعي التحولات الرقمية الحديثة وتحمي الحقوق الأساسية للأفراد في عالم سريع التغير.

خامسًا: الخاتمة

لقد تناول هذا البحث موضوع الحماية القانونية للبيانات الشخصية في ظل التشريعات الرقمية الحديثة، باعتباره من أكثر القضايا القانونية إلحاحًا في العصر الرقمي. ومع التحولات العميقة التي فرضتها التكنولوجيا على أنماط الحياة، باتت البيانات الشخصية عرضة للاستغلال غير المشروع والاختراق والبيع والتتبع، مما جعل مسألة حمايتها أولوية قانونية وتشريعية وأخلاقية. وقد استعرض البحث الخلفية النظرية لهذا الموضوع، مبرزًا تطور مفهوم الخصوصية من نطاقه التقليدي إلى المجال الرقمي، ومحللًا المفاهيم الأساسية المرتبطة به. كما تم تسليط الضوء على التشريعات المقارنة، وخاصة اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)في الاتحاد الأوروبي، وعدد من القوانين العربية الحديثة، مع بيان نقاط القوة والقصور فيها. وأظهرت الدراسة أن العديد من الدول، خاصة في العالم العربي، لا تزال تعاني من قصور تشريعي وتنظيمي واضح، سواء من حيث عدم وجود قوانين مستقلة، أو ضعف آليات الرقابة والإنفاذ، أو محدودية الثقافة القانونية لدى الأفراد. وقد توصل البحث إلى نتائج مهمة، من أبرزها ضرورة تطوير منظومة متكاملة تشمل التشريع، الرقابة، التوعية، والتكنولوجيا لضمان حماية فعالة للبيانات الشخصية. وانطلاقًا من تلك النتائج، قُدمت مجموعة من التوصيات، أبرزها ضرورة سن قوانين وطنية متخصصة، وإنشاء هيئات رقابية مستقلة، وتطوير البنية التقنية، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي، إضافة إلى رفع مستوى الوعي القانوني لدى المستخدمين. في الختام، يمكن القول إن الحماية القانونية للبيانات الشخصية لا تتحقق إلا من خلال رؤية شاملة، تتجاوز مجرد سن القوانين، لتصل إلى بناء ثقافة قانونية ومؤسسات قوية قادرة على الاستجابة للتحديات الرقمية المستجدة، بما يضمن تحقيق التوازن بين الابتكار الرقمي وحقوق الإنسان الأساسية.

References:

Solove, D. J. (2021). *Understanding Privacy* (2nd ed.). Harvard University Press.

Greenleaf, G. (2014). *Asian Data Privacy Laws: Trade and Human Rights Perspectives*. Oxford University Press.

Warren, S. D., & Brandeis, L. D. (1890). The Right to Privacy. *Harvard Law Review*, *4*(5), 193–220. https://doi.org/10.2307/1321160

European Parliament. (2016). *Regulation (EU) 2016/679 of the European Parliament and of the Council* (General Data Protection Regulation – GDPR). Official Journal of the European Union. https://eur-lex.europa.eu/eli/reg/2016/679/oj

Kuner, C. (2020). *Transborder Data Flows and Data Privacy Law* (2nd ed.). Oxford University Press.

Al-Shammari, H. M. (2023). Legal Challenges of Personal Data Protection in the Arab Region: A Comparative Analysis. *Arab Law Quarterly*, *37*(1), 58–79.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Al Jaziri, M. A. (2020). Protecting Digital Privacy in the Arab World: Between Legislation and Application. *Journal of Law and Digital Society*, *6*(2), 115–132.

OECD. (2013). *The OECD Privacy Framework*. Organisation for Economic Co-operation and Development. https://www.oecd.org/sti/ieconomy/oecd_privacy_framework.pdf

Hijazi, R. (2021). Cybersecurity and Data Protection in the Middle East: Policy Gaps and Legal Reforms. *Middle East Law and Governance*, *13*(3), 245–267.

Abu Zaid, Y. (2022). Data Protection Laws in the Gulf Cooperation Council: Harmonization with Global Standards. *International Journal of Law and Information Technology*, *30*(1), 73–95.

Al-Khatib, A. M. (2023). Towards a Unified Legal Framework for Digital Rights in Arab Countries. *Journal of Comparative Legal Studies*, *14*(2), 201–222.

UNCTAD. (2022). *Data Protection Regulations and International Data Flows: Implications for Trade and Development*. United Nations Conference on Trade and Development. https://unctad.org/system/files/official-document/dtlstict2020d3_en.pdf

المصادر العربية:

حجازي، عمار محمد. (2022). الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في التشريع العربي: رؤية مستقبلية. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، 10(1)، 160–185.

الزبيدي، مروان عبد الرحمن. (2019). الحق في الخصوصية في البيئة الإلكترونية: دراسة مقارنة بين القانون العراقي والقوانين الدولية. مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، 5(3)، 225–248.

الشمري، خالد عبد الله. (2021). حماية البيانات الشخصية في البيئة الرقمية: دراسة تحليلية مقارنة بين النظام السعودي و"اللائحة الأوروبية العامة لحماية البيانات". مجلة القانون والتقنية الحديثة، 9(2)، 45–79.

عبد الله، سعاد عبد الكريم. (2021). واقع حماية الخصوصية الرقمية في القانون الجزائري: بين النصوص القانونية والتحديات التكنولوجية. مجلة الحقوق، جامعة عنابة، 35(2)، 199–220.

قنديل، أحمد سعيد. (2020). نحو إطار قانوني متكامل لحماية البيانات الشخصية في مصر في ضوء المعايير الدولية. المجلة المصرية للقانون والاقتصاد، 13(1)، 101–136.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.